(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ)

الاشْتِغَالُ

اشتغال العامل عن المعمول

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْـهُ بِنَصْبِ لَفْظِـهِ أَوِ الْمَحَـلّ
فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِـــرَا حَتْماً مُوَافِقٍ لِمَا قَـدْ أُظْـهِــرَا

السؤال / عرّف الاشتغال ، ومثّل له .

الجواب / الاشتغال هو : أن يتقدَّم اسم ، ويتأخر عنه فعل قد عَمِلَ في ضمير ذلك الاسم ، أو في سَبَبِيِّه (وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق) .

فمثال المشتغل بالضمير : زيداً ضربتُه ، وزيداً مررتُ بِهِ . فالفعل (ضرب) اشتغل عن الاسم السابق (زيداً) بالضمير العائد إلى (زيد) فنصب الضمير لفظاً .

أما الفعل (مَرَّ) فانشغل أيضاً عن الاسم السابق (زيداً) بالضمير العائد إلى (زيد) ولكنه لم يتوصل إلى الضمير بنفسه ، كما في (ضربته) بل توصَّل إلى الضمير بواسطة حرف الجر ؛ ولذا عمل النصب فيه محلاً لا لفظاً ، فالضمير : مجرور لفظاً منصوب محلاً .

ومثال المشتغل بالسَّبَبِيِّ : زيداً ضربتُ غلامَهُ . فالفعل (ضرب) اشتغل عن الاسم السابق (زيداً) بالاسم الظاهر (غلامَه) ؛ لأنه سببيٌّ للاسم السابق ؛ وذلك لاشتماله على ضمير يعود إلى (زيداً) .

ولولا ذلك الاشتغال لعمل الفعل في ذلك الاسم المتقدِّم ونصبه على أنه مفعول به متقدِّم ، نحو : زيداً ضربتُ ، ونحو : بزيدٍ مررتُ . في هذا المثال توصَّل الفعل إلى (زيد) مباشرة بحرف الجر فيكون الجار والمجرور (بزيد) في محل نصب .

السؤال / ما حكم نصب الاسم المشتغل عنه ؟ وما العامل في نصبه ؟

الجواب / اختلف النحويون في ناصب (العامل) على النحو الآتي :

١- ذهب الجمهور : إلى أنَّ ناصبَه فعلٌ مُضْمَرٌ وجوباً يُفسِّره الفعل المذكور .
فيُضْمَرُ وجوباً ؛ لأنه لا يُجمع بين المفسِّر والمفسَّر ، وهذا الفعل المحذوف على نوعين :
أ- أن يكون مشاركاً للمذكور في لفظه ومعناه ، وذلك إذا كان الفعل ناصباً للضمير نفسه (لفظاً ومحلاً) نحو : زيداً ضربتُه ، والتقدير : ضربتُ زيداً ضربتُه .
ب- أن يكون مشاركاً له في معناه دون لفظه ، وذلك إذا كان الفعل ناصباً للضمير محلاً، نحو : زيداً مررت به ، والتقدير : جاوزتُ زيداً مررت به .

٢- ذهب الكوفيون: إلى أنه منصوب بالفعل المذكور بعده ،واختلفوا في ذلك:
أ- ذهب قوم إلى أن الفعل المذكور عَمِل في الضمير ، وفي الاسم السابق معاً ؛
فإذا قلت : زيداً ضربته فإنّ (ضربت) قد نصب الاسم السابق (زيداً) ونصب كذلك الضمير (الهاء)
وهذا المذهب مردود ؛ لأن العامل الواحد لا يعمل في الاسم الظاهر ، وفي ضميره معاً .
ب- وذهب قوم إلى أن الفعل عاملٌ في الاسم الظاهر ، والضمير مُلْغًى .
وهذا المذهب مردود أيضاً ؛ لأن الأسماء لا تُلْغَى بعد اتصالها بالعوامل .

السؤال / ما أركان الاشتغال ؟ وما شروط كل ركن ؟

الجواب / أركان الاشتغال ثلاثة هـي :
١- المشغول عنه ، أو (المشتغل عنه) وهو الاسم المتقدِّم .
٢- المشغول ، وهو الفعل المتأخِّر .
٣- المشغول به ، وهو الضمير الذي تعدَّى إليه الفعل بنفسه ، أو بالواسطة .

أما شروط المشغول عنه فخمسة ، هي :
أ- ألاّ يكون متعدِّدا لفظاً ومعنى ، بل يكون اسماً واحداً ، نحو: زيداً ضربته ، أو يكون متعدداً في اللفظ دون المعنى ، نحو : زيداً وعمراً ضربتهما ؛ وذلك لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد .
أما إنْ تعدّد في اللفظ والمعنى ، نحو : زيداً درهماً أعطيته ، فلا يصح .
ب- أن يكون متقدِّماً. فإن تأخّر، نحو : ضربتُه زيداً ، فليس من باب الاشتغال. فإنْ نصبتَ (زيداً) كما في المثال فهو بدل من الضمير، وإن رفعته (زيدٌ) فهو مبتدأ ، والجملة قبله خبر .
ج- قبوله الإضمار ؛ ولذلك لا يصح الاشتغال عن الحال ، ولا التمييز ، ولا عن المجروربحرف يختص بالظاهر ، مثل : حتى ، والكاف ، ومُذ ، ومُنْذُ ، والتاء ، ورُبَّ ؛ لأنها لا تقبل الإضمار .
د- أن يكون مُفْتَقِراً لما بعده ؛ فقولك : جاءك زيدٌ فأكرمه ، ليس من باب الاشتغال ؛ لأن الاسم (زيد) لم يَحْتَجْ للفعل الذي بعده ؛ لكونه مُكْتَفِياً بالفعل المتقدِّم عليه فَعَمِل فيه الرفع .
هـ- أن يكون صالحاً للابتداء به ،بألاّيكون نكرة مَحْضَة ،كما في قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا**) فقوله تعالى : (**وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا**) ليس من باب الاشتغال ؛ لأن (رهبانيةً) معطوف على ما قبله بالواو ؛ ولذلك لا يصح الابتداء بـ (رهبانيّة) ، وأما جملة (ابتدعوها) فهي في محل نصب صفة .

وأما شروط المشغول فاثنان هما :

أ- أن يكون متصلاً بالمشغول عنه .

فإن انفصل منه بفاصل لا يعملُ ما بعده فيما قبله ، كأدوات الشرط ، والاستفهام فليس من باب الاشتغال ؛ ولذلك يجب رفع الاسم المتقدِّم ، نحو : زيدٌ إِنْ لَقِيتَه فأكرمْه . وسيأتي توضيح هذا الشرط .

ب- أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله، بأن يكون فعلاً متصرفاً ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول . فإن كان المشغول حرفاً ، أو اسم فعل ، أو صفة مُشَبَّهة ، أو فعلاً جامداً كفعل التَّعجّب ، وعسى لم يصح أن تعمل فيما قبلها ؛ لأن هذه العوامل جميعاً ضعيفة لا تَقْوَى على العمل فيما تقدّم عليها .

وأما المشغول به ، فله شرط واحد هو :

أَلاَّ يكون أجنبيًّا من المشغول عنه ؛ ولذلك صَحَّ أن يكون المشغولُ به ضميراً عائداً إلى المشغول عنه ، أو اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير المشغول عنه ، نحو : زيداً أكرمتُه ، ونحو : زيداً مررت به ، ونحو : زيداً أكرمتُ أخاه .

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

السؤال / متى يكون نصب الاسم المشتغل عنه واجباً ؟

الجواب /يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلاّ الفعل ، كأدوات الشرط ، نحو :

إنْ ، وحَيْثُمَا ؛ تقول : إِنْ زيداً أكرمْتَه أَكْرَمَكَ ، وحيثما زيداً تَلْقَهُ فأَكْرِمْهُ . في هذين المثالين يجب نصب (زيداً) ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ ؛ لأنَّ المبتدأ لا يقع بعد إنْ ، وحيثُما . وأجاز الكوفيون وقوع المبتدأ بعدها فلا يمتنع عندهم الرفع على الابتداء .

السؤال / ما الأدوات التي تختص بالفعل ؟

الجواب / الأدوات التي تختص بالفعل أربعة أنواع ، هـي :

١- أدوات الشرط ،كإنْ ، وحيثما ، كما في المثالين السابقين ، والشاهد الشعري .

٢- أدوات التحضيض ، والعَرْض ، نحو : هَلاَّ ، وألاَّ ، وأَلاَ ، ولَوْلاَ ، ولَوْمَا ؛ تقول : هلاَّ زيداً أكرمتَه ، وتقول : أَلاَ زيداً أكرمتَه . فالمثال الأول للتحضيض، والمثال الثاني للعَرْض .

(سيأتي بيان الفرق بين التحضيض ، والعَرْض في بابهما في الجزء الرابع إن شاء الله تعالى) .

٣- أدوات الاستفهام غير الهمزة ، نحو : هل زيداً أكرمتَه ؟ أما الهمزة فلا تختص بالفعل ، بل يجوز أن تدخل على الأسماء ، والأفعال وإن كان دخولها على الأفعال أكثر ، قال تعالى: (**فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ**) وقال تعالى : (**هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ**) .

السؤال / متى يكون رفع الاسم المشتغل عنه واجباً ؟

الجواب / ويجب رفع الاسم المشتغل عنه في حالتين هما :

١- إذا وقع الاسم السابق بعد أداة تختص بالابتداء ، كإذا الفجائية فإنَّ ما بعدها لا يكون إلا مبتدأ ، نحو : خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُه عمرٌو ، برفع (زيد) على أنه مبتدأ ، ولا يجوز نصبه ؛ لأن إذا الفجائية لا يقع بعدها الفعل لا ظاهراً، ولا مقدَّراً .

٢- إذا وَقَعَ الفعلُ المشتغل بالضمير بعد أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط ، والاستفهام ، وما النافية ، نحو : زيدٌ إن لقيتَه فأكرمْه ،

وزيدٌ هل ضربتَهُ ، وزيدٌ ما لقيتُه . فيجب رفع (زيد) في هذه الأمثلة ، ولا يجوز نصبه ؛ لأن هذه الأدوات وما شابهها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسَّر عاملا فيما قبله .

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِى طَلَبْ وَبَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلاَ

السؤال / متى يكون نصب الاسم المشتغل عنه أرجح من رفعه ؟

الجواب / جواز النصب ، والرفع ، والنصب أرجح، ويكون النصب أرجح من الرفع في ثلاث حالات ، هي :

١- إذا وقع بعد الاسم فعلٌ دالٌّ على الطلب ، كالأمر ، والنَّهي ، والدعاء ، نحو : زيداً اضربْه ،

وزيداًَ لا تضربْه ، وزيداً رَحِمَه اللهُ . في هذه الأمثلة يجوز رفع (زيد) ونصبه ، والمختار النصب ؛ وتَرّجح النصب على الرفع لأن الرفع يقتضي أَنْ يكون (زيد) مبتدأ، والجملة الطلبية : خبره ، والأصل في الخبر أَنْ لا يكون جملة طلبية ؛ لأنها لا تحتمل الصِّدق والكذب ، والإخبار بالجملة الطلبية قليل وموضع خِلاف ؛ ولذلك ترجّح النّصب .

٢- إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل ،كهمزة الاستفهام ، وما النافية ، ولا النافية ، وإِنْ النافية ، نحو : أزيداً أكرمتَه؟ وما زيداً لقيتَه ، ولا زيداً ضربتَه ولا عمراً ، وإِنْ زيداً ضربتَه ، بمعنى : ما زيداً ضربتَه . ففي هذه الأمثلة جميعا يترجح النصب مع جواز الرّفع .

٣- إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدَّمته جملة فعليّة ، ولم يُفْصَل بين العاطف ، والاسم ، نحو : قام زيداً وعمراً أكرمته . في هذا المثال وقع الاسم المشتغل عنه (عَمْراً) بعد حرف العطف (الواو) وهذا العاطف تقدمته جملة فعلية (قام زيدٌ) ولم يُفصل بين العاطف (الواو) والاسم المشتغل عنه (عمراً) ولذلك ترجّح النصب ؛ ليكون العطفُ عطفَ جملةٍ فعلية على جملة فعلية .أمّا إذا فُصِل بين العاطف ، والاسم بـ (أمَّا) نحو : قام زيْدٌ وأمَّا عمرٌو فأكرمته ، فالراجح الرفع مع جواز النصب ، أمَّا إذا قلت : قام زيدٌ وأمَّا عمراً فأَكْرِمْه ، فالنصب أرجح ؛ وذلك لأن الاسم وقع قبل فعل دالّ على الطلب ، كما بيَّنا في الحالة الأولى .

السؤال / متى يتساوى النصب ، والرفع في الاسم المشتغل عنه ؟

الجواب / يجوز التساوي في الرفع ، والنصب في حالة واحدة ، هي :

إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدّمته جملة ذات وجهين (أي : جملة صدرها اسم ، وعجزها فِعل) نحو : زيدٌ قام وعمراً أكرمتُه . في هذا المثال يجوز النصب ، والرفع على السواء ، فالرفع مراعاة للصدر (زيد) على أنه مبتدأ ، و(عمرٌو) معطوف عليه ، وبذلك تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية . والنصب مراعاة للعجز (قام) ويُنصب (عمراً) على أنه مفعول به لفعل محذوف ، وبهذا تكون قد عطفت جملة فعلية على فعلية .

السؤال / متى يكون رفع الاسم المشتغل عنه أرجح من نصبه ؟

الجواب / جواز النصب ، والرفع ، والرفع أرجح (أي : يترجّح الرفع في كلّ اسم لم يُوجَد معه ما يُوجب نصبه ، ولا ما يُوجب رفعه ، ولا ما يرجِّح نصبه ، ولا ما يجوِّز فيه الأمرين على السواء)

وذلك نحو : زيدٌ ضربتُه . في هذا المثال يجوز رفع (زيد) على أنه مبتدأ ، وما بعده خبر ، ويجوز نصبه على أنه مفعول به لفعل محذوف ، والراجح الرَّفع ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير ، والنصب يحتاج إلى تقدير فعل محذوف ، وما لا يَحْتاج أَوْلى مِمَّا يحتاج .

مدرسة المادة

د . رنا ماجد نمر